

طالب الحكومة بتحويله إلى محكمة الوزراء... أين الملايين الخمسة ؟

البراك للخالد: أترك المعزة للنساء وكفاك عبثاً... فقدت أهليتك



البراك يستعد لبدء الهجوم

(تصوير دانيال هلال)

| كتب غانم السلطان |

بين وصفه لبعض النواب بانهم مثل الدجاج يسعون وراء «الحب»، ودعوته لوزير الداخلية «ترك المعزة للنساء»، أراد النائب مسلم البراك قطع الطريق على التاكيدات بتجديد الثقة في الخالد في جلسة الغد واعتبره منزوع الثقة وفاقد الاهلية بالنسبة له سواء تجاوز حجب الثقة أم لم يتجاوزها، وقال ان الملايين الخمسة ستبقى في رقبته، وتحدها اثبات ان مجلس الوزراء اعطاه استثناء بخصوص صفقة لوائح الاعلانات الانتخابية، معلنا انه «سيسحب استجوابه اذا حدث ذلك»، وقال «للاسف لو كانت الحكومة منصفه لحول الامر لمحكمة الوزراء»، وتوجه البراك في ندوة «الاستجواب بين صوت الناخب والصمت النائب» أمس الأول بديوان النائب خالد الطحاحوس ويحضور النائبين الصفي مبارك وفلاح الصواغ والنائب السياسي عايض البوخوصة اتوجه بسؤال إلى وزير الداخلية قائلا «وعندما وقعت الصفقة المشبوهة في 24 أغسطس 2008 وقلت في إحدى الجرائد «أنا حطية دامة»، مشيراً إلى أن هذه الكلمة وحدها تكفي لمحاسبته وعندما وقعت هذه الصفقة هل كنت «حطية دامة».

هذا العبث وتقول لأبواق الحكومة لن نرد عليكم ولن نسمح لكم بجرنا بسئتها وشيعتها وخضرها وبدوها هم من حفظوها في 2 أغسطس 1990 عندما غرأنا النظام البائد وسقطت المؤسسات لم نسمح لأي طرف بتزويق الوحدة الوطنية. واستشهد البراك بمقولة غاندي «كل الصفات يمكن أن تقلب إلى أفسادها إلا الجبان لا يمكن أن يكون شجاعاً»، مشيراً إلى أن أبغض أنواع الهرطقة هو الإتهام أمام نفسك، وأشتر أن ديدوان المحاسبية أكد للوزير في 30 يوليو بضرورة تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة الشخص المسؤول عن هدر المال العام، مستائلا عن المسؤول عن هدر كملايين في صفقة مشبوهة وقعها الخالد الذي ظلم المال العام وخالف قواعد الصرف دون وجه حق.

وتحدى البراك الوزير الخالد عندما قال «قلت للوزير أنتحرك إذا كان مجلس الوزراء اعطاك استثناء بخصوص الصفقة، اسحب استجوابي لك لكن هذه قوانين لا يمكن أن يستثنى منها أحد إلا بقانون، مشيراً إلى أنه لم يرد علي في هذه الأمور بل أخذ يردد «أنا اعزك واحترمك» وأقول له من هذا المنبر «ترك المعزة فهي للنساء». واستشهد ببيت من الشعر للشاعر بندر بن سرور «نواب الأمة اللي ينثر لهم الحب مثل الدجاج»، مؤكدا أن عزة الرجل من عزة المواقف، ونائب الأمة من الممكن أن يحترم من كل الأطراف ولكن أعلى درجات الاحترام عندما تجلس مع نفسك وتحرمها لأن الشعب عندما اختارونا اختاروا من يمثل كرامتهم، وهذا الوزير فشل في تبرير محاور الاستجواب، ومن المؤسف أن يرد ويقول ان كاميرات ساحة الإرادة كبر رأس البعير فهل يعقل أن يبهر بهذه الطريقة، وعندما تكلمه عن صاحب الشنطة التي يقوم بفتحها أمام الناس وبها 250 ألف دينار بادارة الانتخابات وقناة CNN تخرج علينا وتقول «هكذا فدار الانتخابات في الكويت»، والوزير يصرح ويقول «هذه فلوسه وكفبه» ويتهبر من الإجابة على هذا المحور.

بعض النواب بان ضياع الخمسة ملايين لا يستدعي المحاسبية والمساءلة، ولذلك أقول لكم إن القضية تحتاج إلى انتفاضة من المواطنين لحماية المال العام كما تحتاج من الجميع محاسبة نوابهم ولا يكون أحد منكم سلبيا، فالخمسة ملايين لم تذهب إلا بعدما قام الوزير بتوقيع هذه الصفقة المشبوهة والمؤسف في هذا كله أننا عندما نطلبهم بزيادة 30 دينارا للمقاعدتين يجرح لنا وزير المالية وغيره ويقولون لنا ان الميزانية سوف تضمر ولا تتحمل مثل هذا سؤال فأقول لكم أننا أمام وضع

الاستجواب وعرفوا انه لا يملك أي ردود على ذلك، مشيراً إلى أن هناك مخطا لإلغاء نقل جلسات مجلس الأمة تلفزيونيا لحجب الحقيقة وتغييرها عن المواطنين. وأكد البراك ان أي وزير لن يكون بعيدا عن المحاسبة حتى ولو كان رئيس مجلس الوزراء فسوف يتحمل المسؤولية الناتجة عن ذلك، موضحا ان الشعب الكويتي يقظ وطن ويحاسب ويعاقب. بدوره قال النائب الصفي الصفي ان المال السياسي بدأ يأخذ دوره هذه

﴿﴾

○ لن نرد على أبواق الحكومة ولن نسمح بجرنا إلى المريع الذي يريدونه

○ السنة والشيعية والحضر والبدو حفظوا الكويت عندما سقطت المؤسسات

﴿﴾

لشخص بالتلاعب بالانتخابات، ونصب كاميرات لمراقبة الناس بينما المنشآت النفطية لا تخضع لمثل هذه الرقابة، مؤكدا أنه من الجيد طرح الثقة بالوزير الخالد. من جهته، تساءل النائب فلاح الصواغ هذه أموال الشعب الكويتي فكيف تصرف لجهة معينة دون مرورها على الجهات المعنية؟ وأكمل سوف نوقف كل شخص عند حده، ونقول لمن ذكر مراكز الهجانة هؤلاء حفظوا الحدود لسنوات وأنت دخلت بالنوانيا، وأكد نحن لسنا ضد وزير الداخلية بل مع منفعة الناس، ودعا وزير الداخلية إلى الذهاب للجان الخيرية ليرى الكويتيين المحتاجين، ونحن في مجلس الأمة نؤدى الأمانة التي حملناها.

وأضاف اما بالنسبة للنوانيا، فقد حضرت إلى المجلس لسماع المحاور ويدها تحديد وجهة نظره الشخصية ولو اعتذر الوزير لآنتهى كل شيء ولكن بعد عدم اقتناعنا بالرد على المحاور وافقنا على محاور الاستجواب الثلاثة، وفي السياق نفسه، أكد الناشط السياسي عايض بو خوصة أن الاستجواب يمس كل شرائح المجتمع، معربا عن أسفه من أن الكثيرين صوروا الاستجواب بأنه محاولة للاطاحة برأس وزير الداخلية، وأضاف ان الوزير أخطأ أخطاء فادحة استسختت على ضوء ذلك تقديم البراك استجوابه، مشيراً إلى ان وزير الداخلية هدر المال العام من خلال عدم التصرف السليم.

وتذكر أن وزارة الداخلية تعاني الكثير من القصور مستشهدا بوجود مخاطر من الشبرات ووجود رؤساء مخافين يلا مخاف أساسا، لافتا إلى أن تبعية إدارة الادلة الجنائية للداخلية أمر مؤسف لأنها لن تستطيع أداء عملها بالشكل الصحيح، وأشار إلى أن الوزارة وضعت كاميرات في كل مكان لمراقبة الشراء دون أن تطرح أي مناقصة، مشددا على أن كل شخص يحمل الجنسية الكويتية ايا كان شيعا أو سنيا هو مواطن، متوجها بسؤال إلى وزير الداخلية كيف يسمح لمن يشترى ويرثي البراك في إدارة الانتخابات وهل سيسمح لمن يحملون الأموال ويرقصون العريضة بادارة الانتخابات بالدخول إلى كلية الضباط، وتساءل هل يمكن أن ترصد 5 ملايين على لوحات إعلانية، مشيراً إلى أن الوزير طلب إغلاق دورات المياه أيام الانتخابات لمنع الرشوة، لافتا إلى أنهم يتفاوضون مع العراق لاسقاط الديون ويتجاهلون ديون المواطنين، وأشار إلى أن حل مجلس 2006 كان سبب استجواب وزير الدفاع من قبل النائب جعان الحريش وإذا كان هناك استجواب لوزير الدفاع فإنه لن يصعد المنصة وسوف يحل المجلس لأن الموضوع مو 5 ملايين.



جانب من الحضور

أشاد بشجاعته في مواجهة المحور الأول

دميثير: الخالد سيجتاز جلسة طرح الثقة

رفض النائب خلف دميثير رفضا قاطعا تصنيف العمل السياسي والرقابي والتشريعي وممارسة النواب لحقوقهم الدستورية إلى تصنيفات قبلية أو طائفية، والتعامل معها على هذا النحو، مشددا على ضرورة احترام أداء النواب لواجباتهم الدستورية.

ووجد دميثير في تصريح صحافي أمس تأييده لوزير الداخلية واقتناعه التام بردود الوزير على محاور الاستجواب، مؤكدا ان الوزير الخالد سيجتاز جلسة الغد المختصة لطرح الثقة وسيحصل على الأغلبية المطلوبة لتجديد الثقة فيه.

○ مطالبتي باستقالة الوزير كانت ردة فعل نتيجة غضبي من الحكومة

أعلن عن اجتماع لجنة الشباب اليوم لمناقشة تطورات «اتحاد القدم»

الملا لـ «الراي»: من المؤسف أن يكرس استجواب الخالد الفرز القبلي - الحضري

| كتب فرحان الفيحمان |



صالح الملا

○ إن لم أشتشر في قرار «المنبر» فأنا في حل منه

في وجهات نظر أعضاء التيار الواحد مثلما حدث في التجمع السلفي والمنبر الديموقراطي رد الملا: «وفق ما تابعت لم يصدر أي بيان رسمي من «السلفي» بخصوص الاستجواب، أما «المنبر» فحتى هذه اللحظة لم يستشرني بشأن الاستجواب، ولا أعلم ما هو قرارهم، فإن اشتشرت، فسالتزم به، وإن لم استشر فأنا في حل من القرار الذي سيتخذ».

إلى ذلك، أعلن الملا ان لجنة الشباب والرياضة ستجتمع اليوم لمناقشة آخر المستجدات المتعلقة بوضع اتحاد كرة القدم الكويتي مع الاتحاد الدولي، وسيحضر الاجتماع رئيس اللجنة الانتقالية الشيخ أحمد اليوسف.

الاستجواب»، مشيراً إلى ان الحكم على الاستجواب يجب أن يكون عقلانياً ومنطقياً، ولا يجري تصويره على انه كسر عظم ما بين البدو والحضر، لأن هذا التصور خطير جدا، ونحن لا نريد أن يكون مثل هذا الفرز مقياسا لاستجوابات أخرى يطرح في المستقبل، فإن لم يصحح معي النائب الحضري في هذا الاستجواب، فلن أصوت معه ان طرح استجوابا في فترة لاحقة».

واستغرب الملا «ما نفوه به بعض النواب في تصريحات صحافية، إذ كرسوا مبدأ الفرز»، لافتا إلى «أن كل نائب يجب أن يترك لقناعته، ولضميره ولتحكم جلسة طرح الثقة». وبخصوص وجود تباين

أبدى النائب صالح الملا امتعاضه الشديد من جنوح الاستجواب المقدم من النائب مسلم السبراك ضد وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد نحو الفرز القبلي - الحضري، معتبرا «التصاريح التي أطلقت قبل جلسة طرح الثقة المقررة غدا (الأربعاء) شرخا في جدار الوحدة الوطنية، فالاستجواب يجب أن يقيم وفق مسأوره، ولا يلجأ البعض إلى جر أطراف معينة بهدف حجب الثقة عن الوزير أو عدمها، لأن التأثير الأمل يكون من خلال التعاطي مع مادة الاستجواب».

وقال الملا لـ «الراي»: «من المؤسف أن تتحول المسألة السياسية إلى فرز ما بين الحضر والبدو، ومثل هذا الطرح لا يتحمله بلد»، لافتا «وإن كان هناك حكم على الاستجواب، فلا بد أن يكون على محاوره، ونمنا الذهاب إلى الفرز المقيت، الذي نشتم رائحته الكريهة عن بعد».

وتذكر الملا «ونحن جميعا ننتمي إلى الكويت سواء كنا حضرا أو بدوا، وأبناء الكويت قاطبة يتفرون عن أصول قبلية، ونحن نفرح بالقبائل التي ننتمي إليها، ونرفض أن يتم الفرز باسم القبائل في هذا

قال إن المسؤولية في جلسة طرح الثقة تقتضي الأمانة والنزاهة

الحوية: اتسمت بالمنطقية

ردود الخالد على محاور الاستجواب

○ كنت من أوائل النواب الذين طالبوا الوزير بصعود المنصة



محمد الحويلة

أشاد مراقب مجلس الأمة الدكتور محمد الحويلة بالأجواء الديموقراطية التي اكبت جلسة استجواب وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد من قبل النائب مسلم البراك، مؤكدا ان ما ورد برود الخالد على الأسانيد والتساؤلات «التي طرحها الزميل الفاضل المستجوب بالمنطقية، خاصة المحور الأول الذي يتعلق بالمال العام واحالته الى النيابة العامة حيث انها جهة الاختصاص في اظهار الحق»، بيد انه طالبه بمتابعة الاحالة وكشف الحقائق بكل شفافية ومصداقية حول العقد الذي أبدى عليه بعض النواب ملاحظاتهم حتى تقول السلطة القضائية كلمتها الفاصلة.

وقال الحويلة: «نؤكد ما كنا ننادي به بأنه على الحكومة ألا تجرّع من الاستجواب الذي هو في النهاية حق كفله الدستور لنواب الأمة»، وعلى الحكومة ان تواجه هذا الحق بكل جرأة وتدافع عن نفسها والحكم أولا وأخيرا لأعضاء المجلس.

واستشهد في هذا الشأن بخطاب سمو أمير البلاد أثناء حل مجلس الأمة أخيراً عندما أكد حق النائب في استخدام الاستجواب إذا ما رأى ان هناك ما يتطلب ذلك سواء من مخالفات أو أخطاء تستوجب استخدام هذا الحق.

وتذكر بأنه إذا كان الجميع استمتع بهذا الاستجواب الراقي فإن ما يعقب ذلك هو جلسة طرح الثقة بالوزير وهي ليست جلسة عادية بكل المقاييس ففيها يتحول النائب إلى قاض وعليه أن يصدر حكمه على الشخص الذي تم استجوابه بعد الاستماع الى سدوات كل الأطراف، ومن المعلوم ان من أول صفات القاضي النزاهة والعدالة والموضوعية والحكم من واقع ضمير يقظ، بأنه لن يظلم من يسطر فيه الثقة وبالتالي يبقى محاسباً أمام الله سبحانه وتعالى قبل أن يكون محاسباً من أي طرف آخر.

فاتحري في العدل وعدم الجور أمر تضمنته الشريعة الإسلامية حيث قال الله عز وجل في حكم آياته «وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى» كما قال سبحانه «ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتعوى».

وأضاف الحويلة: انه يحترم جميع الآراء على

ربطها بكلمة التازيم لكون الاستجواب أحد أهم الحقوق الدستورية التي يتمتع بها نائب الأمة وإن لم يغطيها متى ما رأى موقفا يستحق ذلك فالولم والتصوير يكونان عنوانه.

ومضى يقول: لقد كان لنا العديد من المواقف الساعطة، مشيراً الى رؤيته التي تبناها في قضايا صفقة «الداو كيميكال» و«المصفاة الرابعة»، وأخيرا في جلسة المديونيات في المجلس الحالي «عندما رفضنا كل الضغوط التي مورست علينا للتصويت على رفض هذا الموضوع الذي يمس شريحة كبيرة من المواطنين».

وأثنى على حكمة واضعي الدستور قائلا: لقد أحسنوا صنعا حينما نصوا على منح مهلة ثمانية أيام عقب جلسة الاستجواب حتى جلسة طرح الثقة حيث يتم فيها مراجعة النواب للمدوات التي تمت في الجلسة والحكم وفق قناعة وضمير متان ومتفحص وبعيدا عن أي ضغوط.

واختتم الحويلة ببيان الصحفي بأنه سيظل بارا بقسمه وفيا لأبناء دائرته خاصة والشعب الكويتي وللجميع ان المسؤول عن تحديد مساره مراعاة الله سبحانه وتعالى ومخافته في السر والعلن فإلى ورجع وإليه نيب «وما عند الله خير وأبقى».

ومن جهة أخرى، اقترح الحويلة تأجيل استقطاع القسط الإسكاني للذين تسلموا قسائمهم من المؤسسة العامة للرعاية السكنية حتى اكتمال جميع الخدمات للمناطق، كما اقترح صرف وثائق تمليك للبيوت التي يقطنها الكويتيات والممنوحة لهن بصفة إيجار، واقترح ايضا ان تصرف الحكومة بدل ايجار للمطلقة الكويتية سواء لديها اولاد أو ليس لديها اولاد ومن دون شروط.



خلف دميثير